http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1528) السنة السادسة - الأثنين (8) حزيران 2009

الرجال أكثر عرضة للرشوة والفساد من النساء

المال العام بين الأهداف السياسية وحماية المتلاعبين به

جاء في احد تقارير منظمة الشفافية العالمية بأن حسن النوايا لايمكن ان تقوم وحدها بالقضاء على الفساد مالم تكن هناك مؤسسات ديمقراطية فعلية وليست حبرا على ورق ويجب ان تضطلع بدورها بمراقبة ومحاسبة الحكومة.
فيما اثارت مسألة استجواب وزير التجارة وما آلت اليه الامور بعد ذلك واستقالته موجة من التفاؤل والتشكيك بين الاوساط الشعبية والاعلامية، تفاؤل وأمل في ان تكون هذه بداية تجر بعدها بدايات التحول في عمل مجلس النواب واتخاذ دوره الاصيل في المراقبة والمحاسبة وطي فترة (تقبيل اللحى) والمجاملات السياسية والمغازلات الحزبية. وتشكيك في مدى مصداقية هذا التوجه ونيات القائمين عليه والتخوف من ان يكون هذا التوجه موسم حصاد انتخابي وحالما ينتهي الغرض منه نعود الى المربع الاول بعد ان نكون قد خسرنا الثقة في مجلس النواب والنواب معا.

بغداد/ وائل نعمة
تصوير: مهدي الخالدي

متفائلون ومتشككون

يرى الاعلامي محمد الموسوي: أن مجلس النواب قد تقدم خطوة الى الامام بدفعه عجلة العمل الرقابي وتأسيس مرحلة جديدة بأن لاحماية لمفسد ولكن بالمقابل لايخفي تخوفه من ان تكون هذه الحملات المناهضة للفساد دعايات اعلامية ومساومات سياسية ويكون غرضها ليس مهنيا وانما لاستهدافات سياسية وحزبية، بينما يجد موقف هيئة النزاهة ضعيفا واجراءاتها ليست بالمستوى المطلوب وانها مسيسة وتتحمل ضغوطا متعددة من كافة الاطراف مما ادى الى ضعف دورها، شأنها شأن الحكومة التي عانت كثيرا في اختيار وزرائها ودفعت الكتل السياسية بوزرائها في الحكومة مع حساسية كبيرة في رفض احدهم والتذرع بحجة الاستهداف لتلك الكتلة او الحزب مما ادى الى دخول وزراء ضعفاء وبعضهم مفسدون وحولوا وزاراتهم الى تجمع عائلي وتكوين حلقة من المرتشين من الاقارب.

فيما وصف مثال غازي مدير منتدى المسرح: أن محاربة الفساد مسؤولية جماعية يجب ان تتكاتف فيها كل الاطراف،وأن نوجه كل الظروف لمحاربة المفسدين ويرى بأن الاعلام هو اكثر الجهات التي ينبغي عليها فضح المفسدين رغم ما تعانيه من ضغوط المسؤولين والاحزاب السياسية والدينية الذين يحاولون لجم صوت الحقيقة خوفا من فضائح اعمالهم ولكن الاعلام كان رقما صعبا امام المفسدين وقد كان له الدور في كشف الكثير من قضايا الفساد وسرقة المال العام،بينما يرمي اللوم على الحكومة باعتبارها هي المسؤولة عن وزرائها وعن محاسبة المسؤولين ومراقبتهم والاشراف والمتابعة الدائمة لمؤسساتها، وفيما يخص مجلس النواب يصف توجهاته بمحاربة الفساد بأنها توجهات فرديه وليست سياسة عامه للمجلس، ويتمنى ان تكون هناك اجراءات صارمة وقوية تجاه المفسدين وليس الاكتفاء بوقف المفسد او فصله حتى يكون عبره لمن تسول له نفسه التلاعب بالمال العام.

الفزعة

محمد هيثم الموظف في وزراة الثقافة اطلق على الفساد وصف الوباء الذي يصيب كل افراد الشعب وينهب اموالهم العامة ويضرب في مفاصل الدولة العراقية فيصيبها بشلل وسوء في تقديم الخدمات واغتناء المسؤولين وزيادة الفقير فقرا، ويضيف بأن المواجهات التي تحدث داخل قبة البرلمان هي حرب بقاء في هذا المكان ولكنها عادت بالنفع الى الشعب العراقي (رب ضارة نافعة) وذلك لان البرلمان يتعامل في معالجة بعض القضايا بطريقة (الفزعة) العشائرية فكل طرف يدافع عن الطرف الذي ينتمي اليه دون النظر الى اساس وجود البرلمان في هذا المكان التمثيلي للشعب ككل، دون انتماءات ضيقة.بينما تجدهم يقفون ضد استجواب الوزير الفلاني لانه يعود الى كتلتهم او حتى طائفتهم وطبعا هذا خلل كبير في عمل عضو مجلس النواب وهذا الامر ينسحب ايضا على الاعلام بصورة عامة فالقنوات الاعلامية تميل بدورها الى الطرف الذي تنتمي اليه ومعظمها غير مستقلة اذا ماقلنا كلها، لذلك ينسى الاعلام دوره المهم والموضوعي في نشر رسالته المهنية والوقوف بوجه المفسدين، ويبدأ بدعم وزيره.

الجنسية المزدوجة

فيما وجد البعض بأن قضية الجنسية المزدوجة احدى المشاكل التي تجعل المفسد لايخاف العقاب وذلك لانه يضمن هروباً! كما يتذكر المهندس احمد ابراهيم هروب وزير الكهرباء ايهم السامرائي والوزير الذي بعده محسن شلاش وغيره من الوزراء الذين يحملون جنسية مزدوجة وقد تتكرر العملية الان عندما سمعنا بمطالبات من السفارة البريطانية بمواطنهم وزير التجارة وكأنهم اليوم فقط تذكروا بأنه مواطن انكليزي ويحمل الجنسية البريطانية، ويطالب المهندس احمد بأن يتخذ مجلس النواب وخصوصا من الاعضاء الاحادي الجنسية حدا لمسألة ازدواجية الجنسية لانها فصل من فصول عدم مقدرة محاسبة المسؤول الفساد، فنحن نكتفي بأن نفصله من عمله ونطلق يده في جانب اخر وأن قضية كشف الذمم المالية للوزراء والمسؤولين يجب ان تكون اكثر دقة واكثر فعالية في محاولة كشف اغتناء الوزير على حساب وزارته التي يكلف بحمايتها فنحن الى الان لم نجد وزيرا قد اخذ درع الشرف والنزاهة بل الكل متهم بالفساد والتقصير.

أشكال الفساد

المدرس امجد سعيد يجد الفساد الاداري والمالي يتجسد في صور كثيرة فالموظف الذي

المواجهات التي تحدث داخل قبة البرلمان هي حرب بقاء في هذا المكان ولكنها عادت بالنفع الى الشعب العراقي (رب ضارة نافعة) وذلك لان البرلمان يتعامل في معالجة بعض القضايا بطريقة (الفزعة) العشائرية

يتهرب من الدوام في المؤسسة التي يعمل فيها او يقصر في عمله في شكل من الاشكال يعد مفسدا ويشارك في الفساد الاداري والمالي، ناهيك عن الرشوة التي أوضحها قبل فترة أحد المراكز البحثية العالمية بأن اكثر من ٧٠ ٪ من مراجعي دوائر الدولة العراقية يقضون معاملاتهم بالرشوه، لذلك يجب ان لاننسى ونحن نحاسب مسؤولاً كبيراً بأن هناك قضايا اخرى قد تكون صغيره لكنها تنخر في اساس بناء العراق الاقتصادي وتهدم حتى القيم الاجتماعية والمهنية، فيما عبر مواطنون عن تفاؤلهم برغبة رئيس الوزراء بالقضاء على الفساد وسعي مجلس النواب على استجواب الوزراء ووضع حد للمأساة التي يعيشها العراق في ظل السرقات التي حطمت المشاريع الاستثمارية والخدمية، كما ساق لنا ابو محمد الرجل الخمسيني مثالا على الفساد المالي والاداري من خلال عمليات رصف الشوارع والارصفة وذلك في كل فترة ترفع الامانة احد الارصفة وتقشط شارعا ويعطى الى مقاول ويتقاسم المسؤولون والمقاول المبالغ المرصودة لهذا المشروع، وهذا مثال صغير عن مايحدث في العراق بينما الرؤوس الكبيرة في الدولة فأنهم يسرقون على نطاق اوسع وخصوصا الدوائر الحكومية التي فيها عقود وشراء، فأن مثل هكذا دوائر يكثر فيها الفساد وينهب المال العام، ويجد ابو محمد ان الامر بدا واضحا من خلال سوء الخدمات في الكهرباء والماء والخدمات البلدية وشلل معظم دوائر الدولة وعدم استطاعتها تلبية احتياجات المواطن، وان قرار مجلس النواب في استجواب الوزراء والمسؤولين كان في مكانه الصحيح حتى يستطيع المواطن ان يعرف ماذا يحصل في الوزارات وماذا يقدم الوزير للمواطنين.

أموال الهاربين

بينما كريم صباح وهو صاحب محل لبيع الفواكه يرى بأن لاجدوى من استجواب الوزراء في مجلس النواب وهذا لن يحد من سرقاتهم، فكل مايفعله البرلمان هو فصل الوزير ومن ثم يجعله يتمتع بأمواله التي في الخارج وذلك بتركه يخرج وراءها بعد ان يكون قد جمع مبلغا هائلا في خلال فترة وجوده بمنصبه والدليل يبدو واضحا فالكثير من الوزراء السابقين الذين ثبتت عليهم تهم الرشوة والتربح من المال العام وسرقته وهم الان يعيشون في نعيم خارج العراق بعد ان اشترى (فيلا) ومزرعة وبقى المواطن البسيط في امل ان تستطيع الحكومة جلبه الى العراق ومحاسبته عن سرقاته.

الرجل اكثر عرضه للرشوة

الباحثة الاجتماعية وفاء حسون ترى بأن اسهل واخطر انواع الفساد المالي والاداري هي الرشوة التي اصبحت متفشية جدا في المؤسسات الحكومية، واختفت القيم التي كانت سائدة حول المرتشي وتغيرت نظرة المجتمع بشكل عام حول هذه القضية فالكل الان يبحث عن الشخص المرتشي بدلا من الرجل المستقيم الذي يحترم القانون ويسير في السياقات فيوصف بأنه رجل الروتين ولكن الاخر(رجل البيضة والحجر) فهو يسهل لك كل الامور ويزيل كل العقبات امامك ويلغي الروتين مقابل مبلغ من المال يدخل بسلاسة الى جيبه الصغير، وتضيف بأن النساء اقل عرضة للرشوة كما اكدتها الابحاث الاجتماعية لان القدرة على انغماسها او جرها للرشوة اصعب بكثير من الرجال، وتتمنى ان تكون هناك ثقافة ساندة تنزعمها المؤسسات الثقافية من اعلام ومسرح وكتاب وشعراء بأن يؤسسوا حالة من الرفض للرجل المرتشي والوقوف امام الرشوة بالاضافة الى تفعيل قرارت واجراءات حكومية صارمة تجاه هذا الموضوع والاستفادة من تجارب الدول في هذا المضمار وخصوصا دول أوروبا الشرقية التي عانت من الرشوة خصوصا بعد فترة الانقلاب الاقتصادي من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق المفتوح، او كما حدث مثلا في البيرو حيث أستحدثت نظاما خاصا بمكافحة الفساد للتحقيق في قضايا الفساد وتقديم الظالعين فيه للمحاكمة،او كما في سنغافورة حيث شجع الزعماء الموظفين الحكوميين على الاستقامة والتحلي بالنزاهة وذلك من خلال التصرف باعتبارهم قدوة شخصية يحتذى بها وبناء كادر حكومي يتقاضى أجورا جيدة.. وفي تنزانيا ايضا، رافقت حملة محاربة الفساد جهود مكثفة لتحسين اقتصاد البلد ورفع مستويات المعيشة وتعزيزسوق الأعمال التجارية.

علاج ظاهرة الفساد

اوضح المحامي عظيم عن كيفية علاج ظاهرة الفساد الاداري والعوامل التي تساعد في القضاء عليه. وابتداءا يجب اصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي تنظم عمل الموظفين وتحدد قواعد السلوك والمعايير المتبعة في تعيينهم وترقيتهم ومحاسبتهم وكذلك اصدار القوانين والتشريعات التي تنظم ادارة المال العام ورسم السياسة الاقتصادية والمالية للبلد. والاستثمار وتنظيم عمل الشركات الاجنبية والمحلية وكيفية التعاقد معها وتطوير القوانين النافذة وتعديلها بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الحاصلة في العالم والمبادئ والمفاهيم الجديدة التي ظهرت اضافة الى تشريع قوانين جزائية وانضباطية تتضمن عقوبات واجراءات بالقدر الكافي الذي يردع المفسدين ويحجم حالات الفساد الاداري بصورة فعالة. والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء بأعتباره اهم السلطات التي لها علاقة مباشرة في محاربة الفساد الاداري و للحفاظ على المال العام والمال الخاص وضمان حقوق الدولة والافراد.

بالاضافة الى تفعيل سلطة القانون لجميع الاجهزة المكلفة بمحاربة الفساد الاداري وتطويرها ودعمها وانشاء اجهزة اخرى متخصصة في محاربة الفساد الاداري، واكد المحامي على اهمية تفعيل الرقابة الشعبية على ادارة المال العام وهي رقابة المحكوم للحاكم. ويتم ذلك من خلال تمكين المواطن من الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الوطنية لوزارات الدولة ودوائرها ومؤسساتها كافة عدا ما يتعلق بالجانب الأمني بكل حرية والوصول الى القرارات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالخطط والمشاريع الوطنية لكي يستطيع الشعب تقيمها ومعرفة جدواها وكيفية تنفيذها ووضعها موضع التدقيق. فأن هذه الرقابة وفي ظل التوجهات الديمقراطية للنظام الجديد في العراق لاتقل اهمية عن انواع الرقابات الحكومية الاخرى.

وطرح ظاهرة الفساد الاداري للدراسة والتقييم والنقاش من قبل الكفاءات العلمية في شتى المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ودراستها من قبل الخبراء والاساتذة في الجامعات ومن المراكز البحثية لاعطاء الاراء والتقارير التي تكشف اسباب هذه الظاهرة واسباب استفحالها وبيان الحلول والطرق المناسبة لعلاجها والقضاء عليها، و اشاعة ثقافة النزاهة في وزارات الدولة ومؤسساتها وتربية الاجيال الجديدة عليها من خلال الحملات الاعلانية والتثقيفية التي تقوم بها وسائل الاعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، واشار الا ان هناك امرا مهما وهو الاختيار الدقيق للادارة وتعيين الموظفين والمسؤولين الاداريين على اساس الكفاءة والنزاهة والخبرة واختيار الاصلح والانسب للمنصب الاداري والابتعاد عن استخدام المنصب الوظيفي أو الوظيفة كتكريم لبعض الاشخاص من السياسين لقاء نضالهم السياسي بأعطائهم مناصب ادارية أو تعيينهم في دوائر الدولة دون ان يكون لهم اي اختصاص أو تحصيل دراسي لان الوظيفة

تفعيل الرقابة الشعبية على ادارة المال العام وهي رقابة المحكوم للحاكم. ويتم ذلك من خلال تمكين المواطن من الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الوطنية لوزارات الدولة ودوائرها ومؤسساتها كافة عدا ما يتعلق بالجانب الأمني

هي ملك للمجتمع وان سوء ادارتها ينعكس سلبا على ابناء هذا المجتمع. وكذلك الاعتماد على مبدأ الثواب والعقاب وذلك من خلال تكريم الموظف الكفوء سواء كان هذا التكريم معنويا مثل التشكرات والقدم والترفيع الى منصب اعلى او اعطاء مكافآت مادية.

ومعاقبة الموظف غير الكفوء من خلال العقوبات التي نص عليها قانون انضباط موظفي الدولة وغيرها من القوانين الانضباطية أو احالته الى القضاء في حالة ارتكابه ما يشكل جريمة كما يتبعه تبسيط الاجراءات في الدوائر الحكومية وتسهيل المعاملات حتى تقل الرشوة واتباع الطرق الحديثة في انجاز المعاملات عن طريق الانترنت، انشاء مؤسسات تقييم الاداء لوزارات الدولة ودوائرها ومؤسساتها ثم مع مؤهلاته العلمية والخبرة والخدمة والواجبات التي يؤديها من خلال الخدمة الوظيفية.

إجراءات متأخرة وغير مقبولة

فيما يرى الخبير القانوني طارق حرب بأن مسألة محاسبة الوزراء واجراءات محاربة الفساد المالي والإداري في مجلس النواب قد جاءت متأخرة جدا، وماقام به رئيس الوزراء كان العمل الصائب في رفض استقالة وزير التجارة حتى يتم استجوابه واطلاقه حملة القضاء على الفساد والاشارة الى التعديل الوزراري، بينما ما يقوم به مجلس النواب ينم عن انتقام وليس على اساس مهني، وعلى نفس الصعيد يرى المحامون ومنهم الاستاذ طارق بأن هناك عشرات الدعاوى الموضوعة امام انظار مكاتب هيئة النزاهة سواء في مكتب الرصافة او الكرخ ويتم من خلالها اقامة الدعاوى القضائية والقاء القبض على الكثير من المتهمين واحالتهم الى الجهات المختصة،وفي عودة الى مجلس النواب يضيف الاستاذ طارق بان الاستجواب او الاستيضاح ينبغي ان يكون قانونيا وليس سياسيا ربما تكون لبعض الاستجوابات اهدافا سياسية خارج اطار الاجواء القانونية لذلك ينبغي ان يكون الامر قانونيا وليس سياسيا،وليس من المقبول ان يترك البرلمان التشريعات المهمة ويبدأ بدعوة كل الوزراء،وهذا لا يسمى استجوابا لان الاستجواب يقوم على اساس ان هناك جريمة ولكن ماتراه حول رغبة استدعاء وزير الكهرباء فهو لاخفاقه في زيادة ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية وكذلك وزير النفط لاخفاقه في زيادة الانتاج النفطي او مساءلة وزير الخارجية حول العلاقات الدبلوماسية مع الكويت، فليس هناك اتهام واضح او جريمة فهذا استيضاح وليس استجوابا ورغم انه حق للبرلمان ولكن لايجب ان لا يستخدم بشكل تعسفي.وعن دور الاعلام في هذه القضية يجد الاستاذ طارق بأن اقامة دعوة من وزير التجارة المستقيل على جريدتين عراقيتين قد فتح النار عليه وأرتدت عليه بصورة سلبية.

بشكل عام وتقييم اداء العاملين على رأسها بشكل خاص واتباع القوانين والنظم التي تكفل تحقيق اخلاقيات الادارة وبالمقابل زيادة دخل الموظف وتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم وتناسب الراتب الذي يتقاضاه الموظف مع مستوى المعيشة له ولعائلته اولا

◆ قرار مجلس النواب في استجواب الوزراء والمسؤولين كان في مكانه الصحيح حتى يستطيع المواطن ان يعرف ماذا يحصل في الوزارات

توقيع ١-٢

من عجائب ميناء «أم قصر»

وارد بدر السالم

ربما هي رسالة مفتوحة الى السيد وزير المواصلات

(١)

المطارات والموانيء البحرية والمنافذ البرية واجهات حساسة للدول والحكومات والشعوب نظراً لأهميتها «الأخلاقية» بالدرجة الأولى التي تشفّ عن النوع الإجتماعي قبل السياسي بطبيعة الحال مع إن السياسي لا ينفرط عن هذا كلياً كتربية مؤسَّسَة على جملة اعتبارات نظرية في أقل تقدير.

(٢)

بوابات الحدود مرآة عاكسة للذوق العام والقوانين المحلية والانضباط والانفتاح والوجه الحكومي المباشر للقادمين من الوافدين والسياح والمغتربين والمهاجرين ورجال الأعمال، وكشاف مباشر لكثير من التقاليد اليومية والحكومية والحساسية النفسية وغيرها العديد من المفردات المفترضة لهذه البوابات التي تشي بالنوع الثقافي والاجتماعي والى حد ما السياسي بوجهه غير المباشر.

(٣)

هذه المداخل، مداخل الأوطان والدول، مفاتيح أساسية للوافد والسائح وابن البلد ممن ترك الوطن الى المنافي والمهاجر فعاد يحدوه الشوق الى كل الوطن. مداخل للاستقبال الحضاري والتوديع الحضاري. واجهات سياحية وإنسانية وأخلاقية واجتماعية قبل كل شيء. بوابات للعبور الى المدن والعواصم والقرى والآثار والمتاحف والشواخص الحضارية والشعبية. ولعل مَن سافر وتغرب ورأى المطارات والموانئ ومنافذ العبور البرية في العالم سيجدِ مثل هذه الفرضيات على نحو جلي حتى في اقل البلدان استقبالاً للوافدين والسياح عليها.

(٤)

ستبدو هذه المقدمة عقيمة جداً وإنشائية تماماً تقوم على الأماني والفرضيات الخيالية المجردة حسب. ربما لا معنى لها كلياً، عندما يدخل المرء ميناء أم قصر في أقصى جنوب البصرة قادماً من اي مكان عبر البحر في رحلة طويلة متعبة.أخص هنا القادمين من دولة الإمارات العربية المتحدة من العراقيين وغيرهم. نعم. ستغدو المقدمة بائسة وحشوَ كلام عندما يجد العراقي وغيره أنه «تورط» فعلاً ودخل العراق عبر ميناء أم قصر، حيث ستتلقفه الكارثة تلو الكارثة وتكسر مزاجه الوجوه الصفر والخضر والسود وتقضي على أمنياته سلسلة من الإجراءات التي ستُفرغ روحه من أمل أن الوطن قد تغيرت مفاصله وتغيرت اخلاقياته قبل أن تُفرغ جيوبه!

كل شيء في ميناء أم قصر يسير عكس عقارب الساعة، أي عكس المنطق وعكس الحياة الجديدة، بل اقول بلا موارية إن كل شيء في ميناء أم قصر يمكن أن نقول عنه أي شيء حينما نصفه باعتدال مكرهين، ولكن لا نقترب من مفردات «الحضارة» و «التحضر» فالمكان وحشي، بدائي، متخلف، لا يوحي بذلك مطلقاً وتصرفات معظم العاملين فيه تكشف سلوكيات ومزاجيات لا صلة لها بالحضارة ابداً، وكأنما هذا المكان القصي في العراق لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم!

(٥)

كل شيء في ميناء أم قصر يسير عكس عقارب الساعة، أي عكس المنطق وعكس الحياة الجديدة، بل اقول بلا موارية إن كل شيء في ميناء أم قصر يمكن أن نقول عنه أي شيء حينما نصفه باعتدال مكرهين، ولكن لا نقترب من مفردات «الحضارة» و «التحضر» فالمكان وحشي، بدائي، متخلف، لا يوحي بذلك مطلقاً وتصرفات معظم العاملين فيه تكشف سلوكيات ومزاجيات لا صلة لها بالحضارة ابداً، وكأنما هذا المكان القصي في العراق لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم!

كل شيء في ميناء أم قصر خرج عن احتمالية التغيير الجدية ليعيد الى اذهان الداخلين إليه من أن جوقة من المفتشين والعاملين والخردة من الموظفين والمتسكعين عكسوا ويعكسون واقعاً سالباً للغاية لا يمكن أن يطيقه أي قادم عراقي، فكيف بالغريب الذي يدخل بوابة العراق من ميناء أم قصر؟

(٦)

ثمة أمور نوجزها ونحن على دراية بها من تجربة شخصية ومن تجارب الآخرين عراقيين وغير عراقيين تتلخص في أمور فنية ونفسية وتفتيشية وخدمية ورسمية، وبداية نقول أن أعداد المسافرين على الباخرة «مردف» بين الامارات والبصرة هي في تناقص مستمر بحيث لا يزيد عدد المسافرين على ثلاثين مسافراً في كل رحلة بحرية، بسبب وجود رحلات طيران دائمة بين البلدين، ما يعني ان اي مسافر سيكسب الوقت والراحة والوصول السريع و...التفتيش النظامي، لكن ثمة من يضطر لركوب الباخرة بسبب ما يحمله من أمتعة ثقيلة لا يتناسب وزنها مع رحلة طيران، للتكاليف الباهظة وهذا مفهوم جداً، إذن فالرحلة البحرية هي رحلة اضطرارية وليست ترفيهية كما كانت.

يتبع غداً